معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

15

أطر حوكمة الدين العام في مصر: التحديات الراهنة وإجراءات الإصلاح

د . محمد ذكي، ود . ندى عزمي البري، ود . شيرين بشرى غالي، وسالي دياب

تستهدف ورقة السياسات الحالية تقييم أطر حوكمة الدين العام في مصر للوقوف على مدى جودتها وبيان إمكانية الاستفادة من التجربة الدولية وأفضل الممارسات في تحسين كفاءة تلك الأطر.

ملخص تنفيذي:

تأتي حوكمة الدين العام في صميم استراتيجيات الدول المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من أهمية حاسمة في تعزيز قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامة المالية العامة للدولة والحد من المخاطر التي يمكن أن تواجهها.

من خلال مراجعة وتقييم أطر حوكمة الدين العام في مصر تطرح الورقة الحالية حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحسين كفاءة تلك الأطر، وذلك استنادا إلى التجربة الدولية وأفضل الممارسات في هذا الشأن .

توصي الورقة بضرورة تبني إطار قانوني موحد لإدارة الدين العام في مصر أسوة بما يتم في معظم الدول المتقدمة والآخذة في النمو. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إصدار قانون مستقل لإدارة الدين العام، أو من خلال تضمين كافة الأحكام المتعلقة بإدارة الدين العام بشكل مباشر وصريح في قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022. ومن أهم الجوانب التي يجب أن يتضمنها القانون المقترح لإدارة الدين العام:

- تحديد أهداف وشروط الاقتراض من المصادر المحلية والخارجية.
- بيان كافة المصادر المباشرة وغير المباشرة لزيادة مستوى الدين العام.
- التحديد الواضح لكافة الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة الدين العام.
- توضيح كافة القواعد والشروط الحاكمة للاستراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام، وتلك المتعلقة بخطط الاقتراض السنوية .

تؤكد الورقة أهمية الاستمرار في تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الدين العام في مصر من خلال إنشاء مكتب موحد لإدارة الدين في وزارة المالية على أن يضم وحدة خاصة لعلاقات المستثمرين، وأن يتم نقل مسؤولية القرارات المتعلقة بالقروض

لتحميل الإصدار الكامل لورقة السياسات رقم 15| ديسمبر 2022

Scan Me

الخارجية مثل اختيار العملة وآجال الاستحقاق، وضمانات الديون الخارجية رسميًا إليه.

توصي الورقة بضرورة أن يتم تحديث الاستراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام بشكل سنوي ومنتظم. وتشير إلى أهمية إضافة بعض الأهداف الكمية خاصة تلك التي تتعلق بالديون الخارجية والديون بالعملات الأجنبية والديون قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية مقارنة باحتياطي النقد الأجنبي.

تؤكد الورقة أهمية إرساء المزيد من قواعد الشفافية والإفصاح في إدارة الدين العام من خلال:

- إعادة تعريف قطاع الحكومة العامة وتحديد نطاق إنفاقها وديونها بشكل دقيق، وبما يتضمن ضم كل الهيئات الاقتصادية وغيرها من وحدات القطاع العام والتي تقدم خدمات غير سوقية داخل هذا القطاع .
- إظهار إجمالي ديون الشركات العامة (سواء أكانت شركات قطاع الأعمال العام أو شركات القطاع العام أو غير ذلك) كمكون أساسي من مكونات الدين العام.
- الإفصاح عن كافة المخاطر المالية التي قد تؤثر على الدين العام، وتحليل مصادرها وبيان أسبابها وكيفية إدارتها.
- التحول التدريجي نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في عرض وتسجيل بيانات الدين العام.
- قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد تقارير دورية ومنتظمة عن الدين العام وتقديمها لمجلس النواب لمناقشتها واعتمادها.

لمحة عن معهد التخطيط القومي

هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصُناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محلياً وخارجياً، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عن سلسلة أوراق السياسات

تتناول سلسلة أوراق السياسات عدة مجالات مثل التخطيط والتنمية المستدامة، والمالية العامة وغيرها، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية، وتقدير آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري. وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

رئيس المعهد

أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد

لشئون البحوث والدراسات العليا

أ.د . هالة أبوعلي

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران

مدينة نصر-القاهرة

info@inp.edu.eg

INPEgypt

inp.edu.eg